الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماسترفي علوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

الموضوع:

أثرسعر صرف الدينارعلى ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

إعداد الطالب:

- معروف سفيان .

المشرف:

- أ. د قريد مصطفى.

تاريخ المناقشة: ...../ 09/ 2026

الأستاذ	الرتبة العلمية
أ.د حجاب موسى	رئيسا
أ.د قريد مصطفى	مشرفا و مقررا
أ.د بوبعاية حسان	ممتحنا

السّنة الجامعية: 2026/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

الموضوع:

أثر سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

إعداد الطالب:

- معروف سفيان

المشرف:

- أ.د قريد مصطفى.

تاريخ المناقشة: ...../09/ 2026

الأستاذ	الرتبة العلمية
أ.د حجاب موسى	رئيسا
أ.د قريد مصطفى	مشرفا و مقررا
أ.د بوبعاية حسان	ممتحنا

السّنة الجامعية: 2026/2025






بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

قـــال صلى الله عليه وسلم:

«اللّهــم إني أعُــوذ بِك مِن عِلــم لا يَنفــع، ومن قَلــب لا يخشــع، ومن نفــس لا تشبــع، ومن دعوة لا يستجاب لها»

أتقـدم بخـالص الشكـروالامتنـان الى الأستاذ المشرف عـلى هـذا العمـل الأستاذ الدكـتور "قريد مصطفى"، كمـا أتقـدم بخـالص الشكـر إلى كـل الأسـاتذة والمعلمـين الـذّين درسونـا مُنـذ أن كتبنـا أول حـرف إلى يومنـا هـذا دون أن ننسى كـل الأسـاتذة والزمـلاء الـذّين قدمـوا لنـا يد المسّـاعدة بولايـة المسيلة.

وفي الأخـير؛ أتقـدم بالشكـر الى أعضـاء لجنـة المنـاقشة و لو بالكلمة الطيبـة، وأشكـر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف المسيلة على كل مجهوداتهم المبذولة، سائلا المولى عزوجل أن يجعلها في ميزان حساتهم.

معروف سفيان



أهـــدي ثمـــرة جهـــدي:

إلى الـــوالدين العـــزيزين، حفظهمـــا الله؛

إلى من شاركتني حلو الحياة ومرّها: زوجتي وأم أولادي؛

إلى اخوتي، وأخـو اتي العزيـــزات؛

إلى جدتي حفظهـا الله؛

إلى أعمـامي وعمـاتي إلى أخـوالي وخـالاتي؛

إلى أصـدقائي و زملائي كل باسمه و كل بمقامه.

إلى كل من علمني وإلى كل من يعملون من أجل العلم والمعرفة.

معروف سفيان



فهرس المحتويات

المحتويـــــــات	الصفحة

شكر وتقدير.	_
إهداء.	_
فهرس المحتويات.	_
قائمة الجداول.	_
قائمة الأشكال.	_
قائمة الملاحق.	_
مقدمة.	أ
الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف.	01
مقدمة الفصل الأول.	02
المبحث الأول: . مدخل الى سعر الصرف.	03
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.	03
المطلب الثاني: وظائف و أنواع سعر الصرف.	06
المبحث الثاني: سوق الصرف	11
المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف.	11
المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف وأنواعه.	12
خاتمة الفصل الأول.	15
الفصل الثاني: عموميات حول ميزان المدفوعات.	29
مقدمة الفصل الثاني.	16
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.	17
المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات	17
المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.	18
المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات.	22
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وأسباب الاختلال.	23
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في مي ازن المدفوعات.	23
المطلب الثاني: توازن ميزان المدفوعات واختلاله.	24
المطلب الثالث: أسباب اختلال ميز ان المدفوعات وأنواعه.	27
المبحث الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات والاثار المترتبة على ذلك..	30
المطلب الأول: نظريات توازن ميزان المدفوعات.	30
المطلب الثاني: المناهج النظرية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.	31

المطلب الثالث: آليات تسوية الخلل في ميزان المدفوعات.	33
خاتمة الفصل الثاني.	36
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023.	37
مقدمة الفصل الثالث.	38
المبحث الأول: واقع سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.	39
المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر.	39
المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر.	43
المبحث الثاني: قياس أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة	48
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج الرياضي وتقديره.	48
المطلب الثاني: تقييم وتفسير النموذج اقتصاديا وإحصائيا.	50
خاتمة الفصل الثالث.	55
الخاتمة	56
قائمة المصادر والمراجع	61
الملاحق	63
الملخص	65



قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم (01): تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1964 -1973)	40
02	الجدول (02): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)	41
03	الجدول رقم (03): تطور سعر الصرف الرسمي لدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1987-1994)	42
04	الجدول رقم (04): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1994- 2023)	43
05	الجدول رقم (05): تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى	50
06	الجدول رقم (06): نتائج اختبار الارتباط الذاتي Breusch- godfrey serial correlation LM Test	52
07	الجدول رقم (07) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين:Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey	53

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات	21
02	التقسيم العمودي لميزان المدفوعات	21
03	نتائج اختبار Jarque-bera	54

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	جدول أسعار الصرف و ميزان المدفوعات من 2000 الى 2023


مقـــدمـــة

يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية كما يعبر عن المتانة الاقتصادية للدولة، سواء تعلق الأمر بمدى استقراره وقابلية العملة للتحويل أو بطبيعة نظام الصرف المتبع داخل الدولة. وتعتبر سياسة الصرف من اهم ادوات السياسية الاقتصادية كونها تشكل الى جانب السياسات الاخرى الية فعالة لحماية الاقتصاد من الصدمات الممكن التعرض لها، إذ تقوم الدولة بانتهاج السياسة التي تمكنها من تعزيز نموها الاقتصادي كسياسة تخفيض العملة المحلية بهدف اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات.

ولقد عرفت الجزائر مشاكل عويصة في ميزان مدفوعاتها الخارجية وتوازناتها الاقتصادية الكلية لأسباب عديدة اهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات الفائدة في الاسواق الدولية وتذبذب اسعار الصرف اضافة الى ضعف الانتاج و الافراط في الاصدار النقدي، وامام هذا الوضع و في اطار التغيرات الدولية واتجاهها نحو العولمة، قامت الجزائر بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من اجل تحسين الاداء الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، لاسيما وان هيكل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالعالم الخارجي من حيث واردات الانتاج والاستهلاك من جهة، ومن حيث الصادرات المتمثلة بنسبة عالية جدا في مواد منجمية و طاقوية من جهة اخرى، هنا برز الاهتمام بسعر صرف الدينار الجزائري باعتباره جوهر التعاملات الخارجية واداة هامة تربط الاقتصاد الداخلي بالعالم الخارجي .

وباعتبار الجزائر تتعامل بعملتين اساسيتين هما الدولار الامريكي من حيث صادرات البترول واليورو الاوروبي من حيث الواردات، فإن اي تغيير او تقلب في اسعار سعر صرف هذه العملات سينعكس لامحالة على الاقتصاد الجزائري وعلى ميزان المدفوعات .

طرح الإشكالية :

في ظل التقديم الذي سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : **الى اي مدى يؤثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائري؟**

وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة التالية:

- ما مفهوم سعر الصرف وما هي محدداته؟
- ما هي العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات و أسباب اختلالاته؟
- كيف يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الماثلة في الإشكالية أعلاه، تم وضع الفرضيات التالي:

- سعر الصرف أداة رئيسية ذات تأثير مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية ؛
- من أهم العوامل المؤثرة في الميزان: التضخم، تقلبات سعر الصرف، معدل نمو الناتج المحلي؛
- ومن أهم أسباب اختلاله: الفائض، و العجز؛
- الإصلاحات المدرجة التي مست سعر الصرف ليس لها الأثر الواضح على ميزان المدفوعات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون سعر الصرف يمثل حلقة الوصل بين مختلف العلاقات الاقتصادية الدولية وهو المرآة التي ينعكس عليها المركز التجاري للدولة، واستقراره يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على مواجهة المشاكل والصدمات المتوقعة، أما ميزان المدفوعات فتكون أهميته في الكشف عن المركز الخارجي للدولة من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن. ويكتسي هذا الموضوع أهميته لكونه يدرس عدة تحديات للاقتصاد الوطني وهي تحقيق نتائج إيجابية في ميزان المدفوعات من خلال الضبط الجيد لسعر صرفها بدل الاعتماد بشكل كبير على أسعار النفط.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز أهمية سعر الصرف الأجنبي ضمن السياسات الاقتصادية الكلية؛
- شرح وفهم نظريات ومداخل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات؛
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بمورد تصديري وحيد، وتوضيح أثر ذلك على بنود ميزان المدفوعات؛
- محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

أ- أسباب ذاتية:

- تناسب موضوع الدراسة مع التخصص؛
- تلبية متطلبات الحصول على شهادة الماستر في ميدان علوم التجارية تخصص تجارة دولية؛
- الاهتمام و الرغبة الكبيرة بهذا الموضوع ؛

ب-أسباب موضوعية:

- ملامسة الجانب العملي ومقارنته بالجانب النظري؛
- الرغبة في اثراء و تدعيم الرصيد المعرفي؛
- أهمية الموضوع بالنسبة للظروف الراهنة الاقتصادية للجزائر.
- تبيان أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ظل الإصلاحات الدورية.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** في الجانب النظري، والذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس. **والمنهج التحليلي** في الجانب التطبيقي.

المنهج التاريخي: تم استعماله عند التطرق إلى تطور سعر الصرف في الجزائر ومختلف مراحل الرقابة على الصرف.

أما بخصوص الادوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والمجلات في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على مختلف التقارير والنشرات الصادرة عن بنك الجزائر.

حدود الدراسة:

يُمكن إبراز إطار الدراسة فيما يلي:

- **الإطار الزماني:** حدد الإطار الزمني للدراسة التطبيقية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2023.
- **الإطار الموضوعي:** اقتصرت في دراستي هذه على حالة الجزائر وهذا من أجل الوصول إلى قدر كبير من المعلومات.

هيكل الدراسة:

من أجل الاجابة على الاشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تناول الفصل الأول التأصيل النظري لسعر الصرف حيث تطرقنا فيه إلى ماهية سعر الصرف، وكيفية تحديده إضافة إلى أنظمة المختلفة والسياسات المتبعة، النظريات المفسرة له، أما الفصل الثاني فهو يعالج الخلفية النظرية لميزان المدفوعات حيث تناولنا فيه ماهية ميزان المدفوعات، التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وآليات تصحيحه وبالنسبة للفصل الثالث والاخير، فقد خصص لدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2023 من خلال التطرق إلى مراحل تطور أسعار الصرف في الجزائر ووضعية ميزان المدفوعات بالاضافة إلى تحليل أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناول بعض أجزاء الموضوع قيد الدراسة أهمها:

- **دراسة سلمى دوحة**، أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة بعنوان " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها"، دراسة حالة الجزائر، 2014-2015، حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الاجابة على الاشكالية التالية: "ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري" وقد توصلت الباحثة من خلال التحليل القياسي والاقتصادي إلى أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، إضافة إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها هو القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

- **دراسة مسعود بودخدخ**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، بعنوان "تأثير نظام الصرف على التوازنات الكمية لاقتصاد ما"، وقد توصل الباحث إلى أن سياسة تخفيض العملة لم تكن فعالة في تقليص العجز التجاري إلا من ناحية النسبية لحجم الواردات، كما توصل أيضا إلى وجود تحسن ملحوظ في مؤشرات التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري منها ميزان المدفوعات والذي هو نتاج الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات وسياسة التوسع في الانفاق العام.

- **دراسة عبد العزيز برنة** بعنوان "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015-2016، وقد حاولت هذه الدراسة إيجاد حلول واجراءات مناسبة للحد من انعكاسات تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، وأهم ما توصلت إليه هذه

الدراسة من نتائج أن الانخفاض المستمر الذي يشيده الدينار الجزائري مقابل الاورو والدولار، وهي سياسة متبعة من أجل تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، لم تؤدي إلى النتائج المطلوبة، فقد شهدت فاتورة الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن السياسات المتبعة لحد الان في تحفيز هذا القطاع لم تحقق الاهداف المرجوة.



الفصل الأول

الاطار النظري لسعر الصرف

مقدمة الفصل الأول:

إن أهم الاختلافات بين التبادل الدولي والتبادل المحلي هو أن تسوية التبادل المحلي يتم بالعملة المحلية في حين يسوى التبادل الدولي بالعملات الأجنبية، حيث يتم قياس ومعادلة العملات المختلفة ومن ثم تسويتها باستعمال ما يسمى : بسعر الصرف.

وتبرز أهمية دراسة سعر الصرف لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أم شركات أم بنوك .. الخ. ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

وقد كان لتحول النظام النقدي العالمي من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم في أوائل سنوات السبعينيات من القرن الماضي أثره الكبير في تقلبات أسعار صرف العملات الدولية، ما صاحب ذلك من مخاطر عديدة دفعت بعلماء الاقتصاد والنقود إلى البحث من خلال نظريات ونماذج على المحددات الأساسية لهذه التقلبات والاختلالات بين أسعار صرف عملات مختلف الدول.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بأسعار الصرف وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مدخل إلى سعر الصرف في حين يتناول المبحث الثاني سوق الصرف أما المبحث الثالث يتضمن سياسة سعر الصرف.

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف

إن أهم ما يميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية هو استخدام وحدة نقدية دولية مشتركة يتم التعامل بها على الصعيد الدولي، فيما يطلق عليه العملات الدولية القابلة للتحويل كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد وهو العملة الوطنية ، لذلك فان عملية ربط أسعار العملات الوطنية للدول المختلفة تتم من خلال سعر الصرف الأجنبي للعملات الدولية القابلة للتحويل وتدخل ضمن السيولة الدولية.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

أولا : تعريف سعر الصرف

اختلف الاقتصاديون في تعريف سعر الصرف كل حسب مفهومه الخاص ومن ابرز هذه التعاريف مايلي:

يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ويركز هذا التعريف على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العملتين سلعة والثانية ثمنا لها كما يمكن القول بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى".[1]

كما يعرف سعر الصرف بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.[2]

ويعرف أيضا على انه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من سعر النقد الأجنبي[3].

ويعرف أيضا على انه عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها فسعر الصرف عبارة عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.[4]

1- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016 ص19.

2- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966، ص 105.

3- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص15.

4- مجدي محمود شهاب الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر ، 2002 ، ص 242.

و منه نستنتج أن سعر الصرف هو سعر العملات الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

وهناك طريقتان لتسعير العملات هما [1]:

التسعير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر.

أما **التسعيرة غير المباشرة** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة بما فيهم الجزائر .

ثانيا : خصائص سعر الصرف

يتصف سعر الصرف بخصائص نذكر منها ما يلي:

1. التحكيم: ويعني شراء العملة في السوق التي يكون فيها السعر منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا [2].

ويوجد في هذه الخاصية أنواع للتحكيم فيما يتعلق بتبادل العملات ويمكن اختصار هذه الأنواع كما يلي[3] :

أ. عمليات التحكيم المباشر: هي العملية التي تتولد كنتيجة المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين.

ب. عمليات التحكيم غير المباشر : هذا النوع من الترجيح يظهر بتواجد ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مسعرة مباشرة لدلالة إحدى العملتين الاخريتين لكنها مسعرة بدلالة عملة ثابتة.

ج. عمليات التحكيم على معدلات الفائدة ينشا هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

وهناك أيضا خصائص أخرى هما [4]:

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003، ص96

2- محمد يونس اقتصاديات دولية الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص 218

3- الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص 102.

4- محمد يونس، مرجع سبق ذكره ص221

2. المضاربة: تكون المضاربة من اجل تحقيق الربح وتكون أما على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، حيث يحقق المضاربون الربح عن طريق التنبؤ بتغيرات أسعار الصرف من أسعار العملات المختلفة في المستقبل ويجدون السوق الآجلة وسيلة لتحقيق عملياتهم.

من خلال عملية المضاربة يكون التعرض المباشر لأخطار الصرف، حيث يطلق على المضارب الذي يتوقع ارتفاع العملة المعينة بالمضارب على الصعود أما عن الذي يتوقع انخفاض قيمة العملة بالمضارب على الهبوط.

3. التغطية:

تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل وذلك لتفادي الأخطار الناتجة عن تقلبات في سعر الصرف.

حيث يفهم من هذه الخاصية أن على المتعاملين في التجارة الخارجية اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة للحد والتقليل من أخطار الصرف على قيمة عوائدهم بمدفعاتهم بالعملة الصعبة المتأتية من صفقات التجارة الخارجية.

ثالثا: أهمية سعر الصرف

يمكن توضيح أهمية سعر الصرف فيما يلي[1]:

- يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد الوطني ومن ثم في التجارة الخارجية بين الدول والمتأثر بها أيضا.
- يمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة ولهذا يمكن القول بان سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حرا دون قيود.
- يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم فيلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو.

1- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص29، 30.

المطلب الثاني: وظائف وأنواع سعر الصرف

أولا: وظائف سعر الصرف : يقوم سعر الصرف بوظائف عدة سنوجزها كالآتي[1]:

1 – وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية.

وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين السعار المحلية والأسعار العالمية.

2– وظيفة تطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فقد احدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم ارخص من السيارات الأمريكية علاوة على ما تحتويه من تقنيات مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة و إلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

3 – وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، و ذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين أقطار العالم.

ولتوضيح ذلك نعود إلى مثالنا السابق ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي و بافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة فهنا ستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيراداتها توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين سترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات.

و ينطبق ذلك في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني... و هكذا. إذن فان عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود

1– عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، الاردن، 1999، ص 149ص 150.

بهيئة رصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى، و تنسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية لرأس المال طلبا للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضا.

ثانيا : أنواع سعر الصرف :

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف هي:

1.سعر الصرف الاسمي : Nominal Exchange Rate (NER) :

هو مقياس لقيمة عملة احد البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما و لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، و سعر صرف موازي و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. و هذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[1].

2 سعر الصرف الحقيقي

ينقسم سوق السلع إلى سوق محلي و سوق عالمي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينهما سعر الصرف، يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، و بالتالي فهو يقيس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية و يلاحظ وجود علاقة عكسية بين قدرة الدولة التنافسية و مستوى سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي أي انخفضت عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأجنبية، والعكس صحيح، كما عرف على انه السعر النسبي المحلي للسلع التي تدخل ميدان التجارة الدولية، فسعر الصرف الحقيقي ما هو إلا سعر الصرف الاسمي معدلا بمؤشرات الأسعار النسبية وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض.

[1]- عبد المجيد قدي،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 103، ص 104.

و تعديل سعر الصرف الاسمي بمعدلات التضخم ينتج عنه مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لسعر صرف العملات (اي العدد الحقيقي من السلع و الخدمات الأجنبية الممكن شراؤها بوحدة واحدة من النقد المحلي).

و يتم تحديد سعر الصرف الحقيقي كالآتي[1]:

$$Er=\frac{eP*}{P}$$

حيث:

(e) : سعر الصرف الاسمي بالعملة الأجنبية.

(P): سعر المنتج بالعملة الوطنية.

(P^*): سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

(Er): سعر الصرف الحقيقي.

3. سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، و يمكن قياسه باستخدام مؤشر **لاسبيرز** للأرقام القياسية.

و يمكن قياسه باستخدام المعادلة التالية:[2]

$$TCNE = \{ \Sigma p\ ZP\ X_0^P (e_1^P / e_1^r) / \Sigma p\ X_0^P (e_0^P / e_0^r) \} \times 100$$

$$TCNE = \Sigma p\ ZP \{ (epr)t / (epr)0 \} \times 100 \qquad TCNE = \Sigma p\ ZP$$
$$INERPR \times 100$$

حيث: (epr)t ، (epr)0 سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

$INERPR$ مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

X_0^P قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس و مقومة بعملتها.

ZP حصة الدولة P من صادرات الدولة r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص21، 22.

[2] – عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

لابد من تحديد الهدف من قياس هذا المؤشر ، هل يبين اثر تغير سعر الصرف على الصادرات أو اثر تغير سعر الصرف على الواردات و يتم توضيح ذلك كالآتي[1]:

أ. سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX): هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير و الإعانات المالية و الرسوم الإضافية و أسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.

ب. سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM): هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية و الرسوم الإضافية و الفوائد على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

إذا قمنا بقياس نسبة التغير في سعر الصرف الفعلي للصادرات إلى سعر الصرف الفعلي للواردات فهذا يمكننا من دراسة المقارنة بين التغير في أسعار كل ما هو قابل للتصدير وكل ما هو مطلوب للاستيراد أو بعبارة أخرى مؤشر يعكس ربحية الصادرات إلى الواردات بحيث إذا كان[2] :

EERX/EERM<1 انحياز ضد الصادرات أي ارتفاع في الواردات مفرط.

EERX/EERM>1: ارتفاع في نسبة الصادرات.

---

[1]– محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

2– حميدات عمر، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2010–2011، ص 6.

1. سعر الصرف الفعلى الحقيقي: هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية[1].

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

لنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبلد معين قد بقي دون تغيير لكن مستوى الأسعار في هذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أغلى ثمنا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقى ضغوطا على الميزان التجاري للدولة.[2]

2 سعر الصرف التوازني: هو سعر الصرف الذي يتناسب مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف عند التوازن *Et يمثل توازن دائم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي و هو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة .

إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني و لهذا فانه و من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني و من تم تفسير مجراه و يعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي[3].

المبحث الثاني: سوق الصرف

1- عطاء الله بن طيروش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- حالة الج ازئر، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 49.

2- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للطباعة وللنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص 32.

3- بلقاسم العباس، سياسات سعر الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003، ص7.

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى عملات أجنبية مختلفة لتسوية معاملاتهم ومدفعاتهم الخارجية، ولذلك فهم بحاجة إلى مراكز نقدية توفر هذه الخدمة ويعتبر سوق الصرف من أهم المراكز التي توفر إمكانية الحصول على العملات في أي مكان وزمان، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسوق الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف

أولا : تعريف سوق الصرف

سوق الصرف هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية[1].

وهو المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية، أو هو الإطار المؤسسي الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها.[2]

يعرف أيضا على انه الإطار التنظيمي الذي فيه يقوم الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي.

ثانيا: خصائص سوق الصرف

الخاصية المميزة الرئيسية للمعاملات الاقتصادية الدولية هي أنها تتضمن استخدام نقودا مختلفة، فكل بلد يصدر عملته الخاصة في داخل الحدود القومية لا تقبل أي عملة سوى العملة المحلية كوسيط للتبادل أو وحدة للتحاسب وتبعا لذلك يتعين على المنتجين الذي يبيعون سلعا في الخارج أن يحولوا العملات الأجنبية المستلمة إلى عملة محلية وبالمثل يتعين على المستثمرين الذين يحوزون عملة محلية أن يحصلوا على عملات أجنبية من اجل أن يحصلوا على أصول مالية في مكان آخر والوسيط الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات القومية المختلفة هو سوق الصرف الأجنبي[3].

وسوق الصرف ليست بورصة منظمة مثل بورصات الأوراق المالية أو البضائع فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون كما أنها ليست قاصرة على أي بلد واحد إذ انه من الأفضل أن نفكر فيها على أنها

1- عفيفي حاتم دراسات في الاقتصاد الدولي الدار المصرية اللبنانية، ط3،مصر، سنة 2000، ص 163.

2- طالب محمد عوض التجارة الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، طو، الأردن، 2004، ص 346.

3- دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1999، ص146.

ميكانيزم يتم بواسطته الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي، أنها تتكون أساسا من البنوك تزاول بنشاط عملية استبدال العملات[1].

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف وأنواعه

أولا : وظائف سوق الصرف

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف وإنما تشمل وظائف أخرى تتمثل في[2]:

✓ تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول: فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى. ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا من البريد. فعن طريقه يصدر احد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي بان يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشاة أو حساب.

✓ تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: ويتم ذلك عن طريق قيام احد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه ، فانه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية.

✓ تغطية مخاطر الصرف الأجنبي: حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي، والقيام بعملية التغطية.

ثانيا: أنواع سوق الصرف

يوجد نوعان من أسواق الصرف الأجنبي هما السوق الآني والسوق الآجل

1-سوق الصرف الآني:

1- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والطباعة، الأردن، 2004، ص55.

2- السيد محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، مصر، 2012، ص 246ص247.

.

وهي السوق التي يتم من خلالها التعاقد على شراء وبيع وفق أسعار الصرف والسعر المحدد والتسليم يكون مباشرة. حيث لا يتجاوز التاريخ 48 ساعة بعد الاتفاق أي عملية الصرف تكون حاضرة، يلاحظ فارق بسيط بين سعر الشراء وسعر البيع ويعرف هذا الفارق بتكلفة المعاملات وبالتالي فلهذا السوق محدداته ومتعامليه ومدخليه والتي ارتأينا إدراجها فيما يلي:

يتحدد سوق الصرف الآني نتيجة تقلبات أسعار الصرف والتي ترجع أسبابها إلى :

- التبادلات التجارية.
- حركة رؤوس الأموال غير المضاربة.
- المضاربة.
- تدخل السلطات العمومية.
- الفروقات بين معدلات التضخم الأجنبية.
- الفروقات بين معدلات الفائدة الدولية.

إذ تعتبر البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من أهم المتدخلين في السوق الآني سواء كان لحسابها أو لحساب زبائنها وذلك من خلال فرص تحكمية أو المراجعة للاستفادة من فروقات أسعار الفائدة بين الموقعين أو اخذ مواقع صرف تسمح بشراء عملات بأسعار تقل عن التي تباع بها أما البنوك المركزية فتعتبر متدخل لغرض مساندة العملة الوطنية سواء بيع العملات الأجنبية مقابل الوطنية تجنبا لارتفاع زائد في سعرها أو شراء العملات الأجنبية مقابل تجنب الانخفاض في قيمتها كما يتدخل البنك المركزي لتطبيق القوانين المنظمة للسوق أو إشباع حاجة الدولة من العملات .

2-سوق الصرف الآجل:

وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا (البيع والشراء الآجل واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكون نمطية وهي لمدة شهر وشهرين وثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة والعمليات التي تقل عن ستة أشهر) ، و هي الأكثر تداولا وسوقها دائما نشطة وعميقة ، أما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة فهي اقل وسوقها خفيفة ، كما يمكن التعاقد على مدة تزيد عن السنة أيضا أو تقل عنها ولكن ذلك يتطلب تغييرات في الأسعار المعطاة لكن التنميط السابق يستفاد منه في تسهيل عمليات التعاقد وتوحيدها في مختلف الأسواق، و قد تطورت أسواق الصرف الآجل كثيرا منذ انتشار

أسعار الصرف العائمة في بلدان العالم بسبب تدويل الأسواق المالية وذلك تحوطا من مخاطر الصرف في المعاملات الدولية، و تقلل أسواق الصرف الآجل المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية بالمقابلة بين طلب المستوردين و طلب المصدريين على العملات الأجنبية عند سعر صرف معين.[1]

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا السابقة نستخلص أن أسعار الصرف عنصر من العناصر المهمة التي تساعد في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الاسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم، وذلك من خلال توسيع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة الى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي كأسعارها في السوق العالمية. ويمكن اعتبار سعر الصرف سلعة كباقي السلع كونه يتأثر بعوامل مختلفة كالتضخم وأسعار الفائدة ، والتي قد تتسبب في العديد من المخاطر ، كما أن هناك العديد من النظريات حاولت تفسير الاختلال في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

[1]– سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص199.



عموميات حول ميزان المدفوعات

مقدمة الفصل الثاني:

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أو آجال، والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ لاحق، ومن هنا فهي تعد بيانا كافيا وشاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات، هذا الاخير هو الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي، وفي هذا الفصل سنتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وأسباب الاختلال.

المبحث الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات والاثار المترتبة على ذلك.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الاخرى حيث يجرى التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

وردت عدة تعاريف لميزان المدفوعات من بينها:

التعريف الأول: يعرف ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي على أنه: "بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة"[1].

التعريف الثاني: ويعرف ميزان المدفوعات على أنه: "سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الاخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[2]".

التعريف الثالث: يعرف ميزان المدفوعات على أنه: "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيدا مزدوجا لخالصة المقبوضات والمدفوعات اللتان يترتب عليها حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الاشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة[3].

التعريف الرابع: ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع و الخدمات و الهبات والمساعدات الاجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد

---

[1]– وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق، ص 01.

[2]– محمود يونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 163.

3– هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 1426هـ-2006م، ص235.

خلال فترة معينة من الزمن.[1]

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين كل قسم يحتوي على العناصر التي تتمثل في مايلي:

أولا: التقسيم الراسي لميزان المدفوعات

وهو التقسيم الذي يعتمد على النظرة الرأسية إلى البنود التي يتكون منها هذا الميزان، وينقسم ميزان المدفوعات طبقا لهذا التقسيم إلى عمودين، يدل أحدهما على الجانب الدائن (الجانب الأيمن) في حين الجانب الاخر الجانب المدين (الجانب الايسر) حيث يضم الجانب الدائن كافة المعاملات الاقتصادية المدونة في الجانب المدين لميزان المدفوعات.[2]

ثانيا: التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات

وهو التقسيم الذي يعتمد على النظرة الافقية للبنود التي يتكون منها الميزان، وفي هذا الخصوص يتقسم ميزان المدفوعات إلى الحسابات التالية:

1- الحساب الجاري:

يمثل هذا الحساب أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية للدولة و يشمل التجارة الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية[3].

و يمكن حسابه على أنه يساوي صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات + صافي التحويلات بدون مقابل، وينقسم إلى :

أ- الميزان التجاري:

يعتبر ميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صاد رات دولة ما وواردتها، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من سلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري.[4]

1- عبد الرحمان يسرى و آخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص 323.

2- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 340.

3- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2008م-1429ه، ص19.

4- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2002-1423، 21 .ص.

ب- ميزان التجارة غير منظورة:

وتشمل جميع صادرات الدولة وارداتها من خلال الخدمات مثل خدمات السياحية والنقل، الدخل من الاستثمار وأي خدمات أخرى.

2 -حساب أرس المال:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الاخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنة والمديونية للدولة.[1]

حيث ينقسم حساب رأس المال الى قسمين هما:

أ- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المتجهة إلى أو من الخارج بقصد استثمارها الاجل طويل، أي في مدة تزيد عن سنة، ويشمل:

- **الاستثمار المباشر:** أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة ؛

- **الاوراق المالية:** شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات إئتمانية طويلة الاجل؛

- **القروض طويلة الأجل:** القروض التي تزيد مدتها عن سنة سواء كان أحد الاطراف (المقرض أو المقترض) فردا أو مشروعا أو حكومة أو هيئة عامة.

ب-حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل:

وتشمل رؤوس الاموال المحولة إلى أو من الخارج بقصد الاستثمار لاجل قصير، أي مدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تطرأ على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الاجل التي يحتفظ بها المقيمون على الاجانب وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الاجانب على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكال كثيرة، عملات، أوراق مالية قصيرة الاجل، كمبيالات، اعتمادات تجارية.

[1]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، 2004، ص 66.

3- حساب التسويات الرأسمالية:

يضم هذا الحساب صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي السائلة، والغرض من هذا الحساب هو تسوية الحسابية الميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية والتي تتكون من العناصر التالية:[1]

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية؛

- رصيد العملات الاجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية البنوك التجارية التابعة لها لدى البنوك الاجنبية؛

- الاصول الاجنبية قصيرة الاجل مثل الاوراق التجارية.

4- حساب التحويلات عن طرف واحد: يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ويشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى ال ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

5 - فقرة السهو والخطأ:

تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبة (أي تساوي جانب المدين وجانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج. [2]

من خلال ما سبق، يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات كما يلي:

---

[1]- محمد العربي ساكر، **واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015 ، ص14.

[2]- عبد الكريم العيساوي، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1،عمان، 2012م-1433هـ، ص 337-336.

الشكل (01) التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات

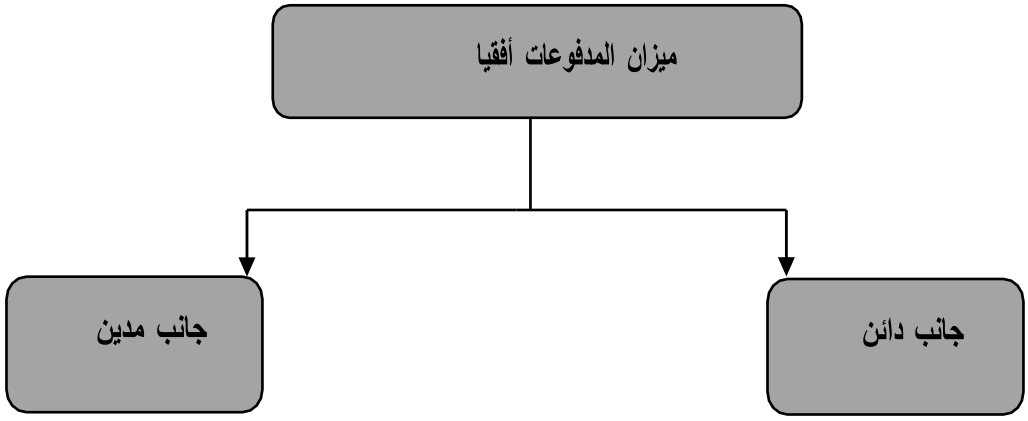

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مما سبق.

الشكل (02) التقسيم العمودي لميزان المدفوعات

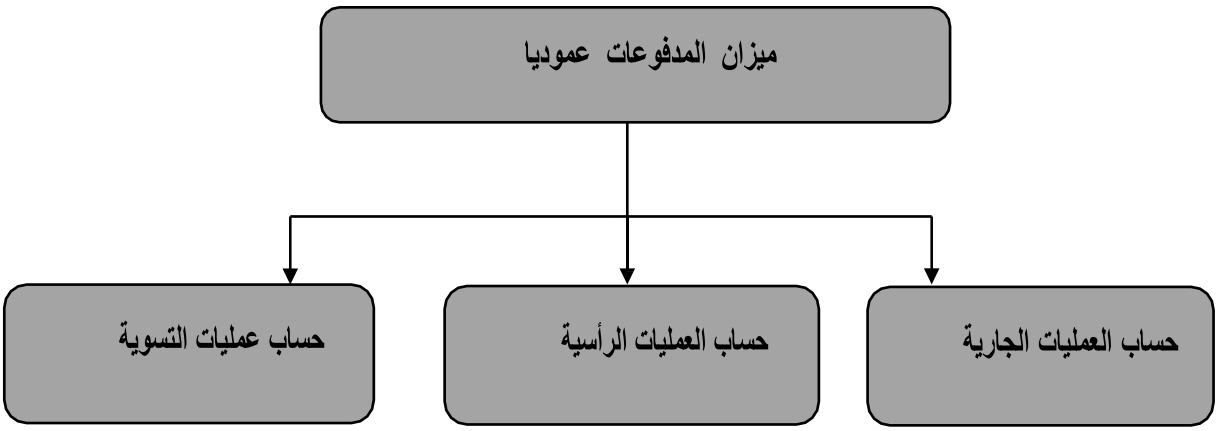

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مما سبق.

المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات، لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية هي في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وبالتالي فإن وجود ميزان المدفوعات في أي اقتصاد ما له أهمية كبيرة تتجلى في جوانب عديدة نذكرها كما يلي:

- يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة، ومن ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي

الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي؛[1]

- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومات بالتنبؤ وتقدير أسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي؛[2]

- يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية والنقدية؛[3]

- هو بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الاجنبية وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية، ولتعيين مدى القدرة على إحداث تغييرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب أو امتصاص الفائض أو إزالة العجز، وذلك بوسائل لمنع ولتخفيض التضخم أي الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية؛[4]

- ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الاجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذم يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور اقتصاد الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.[5]

1- وليد عيدي عبد الاله مرجع سبق ذكره، ص02.

2- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الاجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2012،ص 55.

3- ماضر جابر البشير الحسن، **قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد2 (16)، المملكة العربية السعودية، ص 64.

4- هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 336-337.

5- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وأسباب الاختلال

إن ميزان المدفوعات يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، التي يجعله تارة متوازنا وتارة أخرى العكس، و الكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات وأهم أسباب التوازن والاختلال، فما هو كل من التوازن والاختلال؟

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في مي ازن المدفوعات

تؤثر على وضعية ميزان المدفوعات مجموعة من العوامل الاقتصادية نذكر أهمها فيمايلي:[1]

1- التضخم: إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الاسعار المحلية مقارنة بالأسعار الاجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لان أسعار السلع الاجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

2- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

3- الاختلاف في أسعار الفائدة: إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الاموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الاموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الاموال، وذلك لأن المراكز العالمية الاخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4- سعر الصرف: تجعل تغيرات سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع وخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثاني: توازن ميزان المدفوعات واختلاله

ميزان المدفوعات دائما ما يكون متوازنا من الناحية المحاسبية، و ذلك حسب مبدأ القيد المزدوج ، وبالرغم من ذلك فأغلب موازين المدفوعات للدول المختلفة تعاني اختلالا وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية

[1]- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003،ص28.

على الاقتصاد.

أولا: توازن ميزان المدفوعات

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الاخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، يشمل التوازن في ميزان المدفوعات مفهومين هما: التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

1- التوازن المحاسبي: وهو عبارة تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الاحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند "السهو والخطأ"، تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:[1]

"**رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الاجنبي + السهو والخطأ = صفر**"

2- التوازن الاقتصادي: التوازن الاقتصادي أو الحقيقي لميزان المدفوعات هو الذي يتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويقوم بمقارنة القيمة الكمية للجانب الدائن مع القيمة الكمية للجانب المدين الخاصة بكل حساب على حده، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان[2].

حيث يمكن التمييز بين هذه الحسابات بحسب الهدف من إجرائها وهي[3]:

أ- العمليات التلقائية او المستقلة: هي العمليات التي تجرى لذاتها بصورة مستقلة عن الوضع الإجمالي للميزان، وذلك نظرا لما تحققه من ربح أو من إشباع التي يقوم بها مثل تصدير السلع أو استيرادها، وتقديم الخدمات والحصول عليها، فهذه العمليات تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وهي بذلك

---

[1]- محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-24.

[2]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجام عة الجديدة، مصر، 2002، ص 113.

3- مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2006،ص 112-113 .

تشمل عمليات الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الاجل ورأس المال قصير الاجل بقصد المضاربة، وحساب التحويلات والاحتياطات الدولية للأغراض التجارية، كميا تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب- العمليات التعويضية أو الموازية: ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، أي أن هذه المعاملات لا تتم لذاتها، ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة أي تجري بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما ينتج عن العمليات التلقائية وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل على هيئة قروض، التغير في الارصدة من العملات الاجنبية وحركات استيراد الذهب.

ويمكن القول أن العمليات التلقائية أو عمليات الموازنة ما هي إلا احتياطات دولية تستخدم لسد الفجوة في ميزان المدفوعات، ويمكن حصر حركات الاحتياطات الدولية بالعمليات التالية[1]:

- الذهب المخصص للأغراض النقدية وهي عبارة عن حركة الذهب من خلال السلطات النقدية لبنك المركزي؛
- العملات الاجنبية قصيرة الاجل إذا كانت قابلة للتحويل إلى نقود عند أسعار مستقرة مثل أذونات الخزينة؛
- ودائع البنوك المحلية المملوكة للسلطات الاجنبية أي البنوك الاجنبية؛
- المستحقات المحلية القصيرة الاجل المملوكة للسلطات النقدية الاجنبية؛

وخلاصة القول إن التوازن الاقتصادي يتطلب النظر للمعاملات الاقتصادية المستقلة أي التلقائية فنقول أن ميزان المدفوعات في حالة توازن إذا كانت المتحصلات من العمليات المستقلة مساوية للمدفوعات من العمليات المستقلة.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية.، فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لابد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ اجراءات معينة لمعالجة هذا الخلل ويتعلق ذلك

1- ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق عالجه**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2013، ص33.

أساسا بمعالجة العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الاساسية في معالجة هذا العجز[1].

ولاختلال ميزان المدفوعات حالتان هما:

- **الاولى في حالة وجود فائض:** وهذا يحدث عندما تكوف قيمة الجانب الدائن من العمليات التلقائية أكبر من قيمة الجانب المدين؛

- **الحالة الثانية تتمثل في العجز،** ويحدث ذلك عندما تكون قيمة الجانب المدين من العمليات التلقائية أكبر من الجانب الدائن.

ويمكن القول أن العجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تآكل الاحتياطات من الارصدة النقدية والذهب، ومن ثم قد تلجأ الدولة إلى إتباع إجراءات استثنائية وتقييد الواردات أو تنفيذ سياسات اقتصادية تملى عليها من الخارج، ومن الجدير ذكره أن الفائض المستمر في ميزان المدفوعات شيء غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية حيث أن تكوين فائض مستمر يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي للبلد على شكل أصول أو ذهب أو أرصدة أجنبية عاطلة لا تساهم في زيادة الدخل ولا تساهم في رفع مستوى الرفاهية للمواطنين بالاضافة إلى تكوين المزيد من الفائض يؤدي إلى العديد من المشاكل الدولية حيث أن الفائض المستمر يعني عجزا مستمرا لدول أخرى مما يترتب عليه ضعف في قدرة الدول الاجنبية على التعامل مع الدولة التي تكون فيها الفائض نتيجة أنها تصدر أكثر مما تستورد2.

1- فاطمة الزهراء بن طالب، **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري**، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص46-47.

2- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1988، ص 194-195.

المطلب الثالث: أسباب اختلال ميز ان المدفوعات وأنواعه

أولا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

تكمن أسباب اختلال ميزان المدفوعات فيما يلي:

1- تقلبات سعر الصرف: إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو عن قرار حكومي في سعر الصرف ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات، فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الاموال، فعند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها ويقل الطلب المحلي على الواردات الاجنبية، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستقل الذي يتفق مع الاسعار السائدة في الداخل أدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الاسعار السائدة في الداخل وعلاقتها بالأثمان في الخارج أدى إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات[1].

2- التغيرات الهيكلية: تعتبر التغيرات الهيكلية من الاسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات، ويمكن التفرقة بين الاختلالات الهيكلية ويحدث ذلك بالنسبة للسلع والخدمات، والاختلالات الهيكلية الطويلة وتلحق بعناصر الانتاج، ونكون بصدد اختلال هيكلي بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغيير في ظروف العرض والطلب[2].

3- الدو ارت الاقتصادية: وهي أسباب دورية تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات مختلف الدول، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخول و تزداد معدلات البطالة فتنكمش الواردات، مما يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الانتاج وترتفع الدخول والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة الى أخرى، و تنتقل هذه التقلبات الدورية من الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعفة التجارة الخارجية، و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخول فيها .

---

[1]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005، 109. ص

2- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 260.

ثانيا: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

هناك العديد من أنواع الاختلال حيث أنها لا تقتصر على العجز فقط وإنما تشمل الفائض أيضا، ومنها ما يلي:

1- الاختلال المؤقت: ينشا العجز المؤقت بسبب عوامل عشوائية كتغير أذواق المستهلكين تجاه أحد سلع التصدير الهامة وربما بسبب تغيرات الأذواق المحلية وزيادة الواردات بشكل مفاجئ. ويمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشاكل كبيرة حيث سيختفي في المستقبل القريب.[1]

2- الاختلال الموسمي: يتوقف هذا النوع من الاختلالات على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات. كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده والعكس صحيح، هذا الاختلال يخص الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي موسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

3-الاختلال الاتجاهي: يظهر في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو حيث تزداد قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها في مراحلها الاولى من التنمية والسبب زيادة طلبها على السلع الاستثمارية، ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال. [2]

4- الاختلال الهيكلي: وهو الاختلال الذي يستمر لفترة طويلة، ويطلق عليه الاختلال البنيوي أو الاختلال الهيكلي أي انه مرتبط بعمليات التجارة الخارجية فيما يتعلق بالصادرات او الاستيرادات، الى هيكل الناتج المحلي، وينطبق بشكل خاص على الدول النامية.[3]

5-الاختلال المتعلق بالأسعار: يرجع للعلاقة بين الاسعار المحلية والخارجية، حيث تتوقف على مستوى الاسعار الداخلية وعلى قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، وعلى مستوى الأسعار في الدول

1- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 238-239.

2- محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012،ص 314.

3- مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد للنشر وتوزيع، ط 1، الاردن، 2015، ص 426.

الأخرى ، ويظهر هذا الاختلال في النقاط التالية[1]:

-ارتفاع أو انخفاض الاسعار المحلية عن الاسعار الخارجية، دون تغيير ملائم في سعر الصرف، حيث تصبح العملة مقومة بأكثر أو اقل من قيمتها، فيصبح ذلك الاختلال في ميزان المدفوعات؛

-رفع قيمة العملة الوطنية في السوق، مع ارتفاع الاسعار المحلية فان هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية بسبب ارتفاع أسعارها، مما يحدث عجز في ميزان المدفوعات؛

-خفض قيمة العملات الاجنبية في سوق الصرف مع بقاء العملة الوطنية على حالها، يجعل من الاسعار الوطنية مرتفعة مقارنة بالأسعار الخارجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية، وبالتالي انخفاض الطلب وعليه حدوث عجز في ميزان المدفوعات؛

-انخفاض أسعار السلع الخارجية وبقاء الاسعار الداخلية على حالها يجعلها مرتفعة بالنسبة للأولى، هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات المحلية بسبب عدم قدرتها على منافسة الأسعار الخارجية، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

1- مدحت محمد العقاب، محمد عبد العزيز عجيمة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1989، ص .120

المبحث الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر اختلال ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) من الامور العادية في الحياة الاقتصادية لأنه من المستبعد أن تتساوى جملة ما للدولة اتجاه الغير مع جملة ما عليها من الالتزامات، وعليه تسعى البلدان المختلفة إلى معالجة هذه الاختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها على اختلاف العوامل المؤدية إلى ذلك، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نظريات توازن ميزان المدفوعات

يبرز في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات وعالجه العديد من النظريات سنذكر أبرزها فيما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

والتي تقوم على أساس افتراضات معروفة تتمثل في وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد، وسريان الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والملكية الخاصة لهذه النشاطات أساسا وحرية التجار[1].

وتأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال وهي[2]:

1- التصحيح عن طريق آلية الأسعار: وتختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية وشروطها حيث تتطلب هذه الآلية توفر ثلاث شروط أساسية وهي: ثبات أسعار الصرف، التشغيل الكامل، مرونة الأسعار والأجور.

2 - التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف: وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية.

3- التصحيح : عن طريق تغيرات أسعار الفائدة: وطبقا لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى التغيرات في أسعار الفائدة وهذه بدورها ستؤثر على ميزان المدفوعات ولكن ليس نفس تأثير مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان.

1- فليح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 130 .

2- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط01، دار الفكر، الأردن، 2011، ص 10.

ثانيا: النظرية الكنزية:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تنطلق في تحليلها بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان مدفوعات ومن أهم شروط هذه النظريات هي ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، تتلخص هذه النظرية في أن هناك علاقة تنافسية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية[1].

ثالثا: نظرية التدفقات المالية

حيث جاءت هذه النظرية مكملة للنظرية الكلاسيكية والكينزية وذلك لإهمالهما دور التدفقات المالية في إعادة التوازن، وانطلاق في حالة التوازن في دولة ما، لابد من أخذ مسألتين في عين الإعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية[2].

المطلب الثاني: المناهج النظرية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات

أخذت المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارا متوافقا مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، فكان منهج المرونات متوافق مع النظرية الكلاسيكية، وجاء منهج الاستيعاب من رحم الفكر الكينزي، وكان لابد من المنهج النقدي أن ينسجم مع طروحات النقديين، وكميا كانت تسعى لايجاد آلية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، وسنتطرق لأبرز مناهج تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

1- منهج المرونات: ينسب الفضل الاول وتأثير منهج المرونات نظريا إلى "روبنسون" عام 1937 استجابة للحاجة النظرية لتكييف ميزان المدفوعات بموجب أسعار صرف أكثر مرونة، وإذا كانت الصفة التقليدية قد أطلقت على هذا المنهج فهذا لان طروحات روبنسون كانت متأثرة بالبيئة الفكرية للمدرسة الكلاسيكية، وجاء منهج المرونات كتطبيق مباشر لتحليل التوازن الجزئي لمارشال على أسواق منفصلة حول الصادرات والواردات، وعمى افتراض أن تحركات رأس المال مستثناة من هذا التحميل فإن فائض الواردات

[1]- بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص 10 .

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 79.

بالنسبة إلى قيمة الصادرات سوف يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وهنا يمارس التخفيض في سعر الصرف دورا في تغيير سعر الصادرات والواردات حيث يتم زيادة عرض الاولى وتقليل الطلب على الاخيرة. ويباشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسن في ميزان المدفوعات من خلال تغيير مستوى الاسعار للسلع المحلية نسبة إلى السلع الاجنبية في كل من الاسواق المحلية والاجنبية مما يشجع على استبدال السلع الاجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الاستيراد والانتاج كما أنه يزيد من الطلب الخارجي على الصادرات لانخفاض أسعارها،[1] و يمكن التعبير رياضيا عن علاقة مرونات الصادرات و الواردات و أثرها في احداث التحسن في الميزان التجاري وفق الصيغة التالية:

$$\Delta Bf = V_{f_x}\frac{e_x(n_x - 1)}{e_x + n_x} + V_{f_m}\frac{n_m(e_m + 1)}{n_m + e_m} > 0$$

ΔBf : التغير في الميزان التجاري.

V_{f_x} : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الاجنبية.

e_x : مرونات عرض الصادرات المحلية على افتراض أنها لا نهائية.

n_x : مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات.

V_{f_m} : قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية.

n_m : مرونة الطلب المحلي على الواردات.

e_m : مرونة عرض الواردات الاجنبية.

[1]– نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **المالية الدولية**، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص ص69–70.

توضح العلاقة الرياضية السابقة أن المرونات تمثل الحلقات الرئيسية التي تحكم آلية تخفيض سعر صرف العملة وأثرها على الميزان التجاري وفق افتراضات دالة **مارشال لينركوندشن**[1].

2- منهج الاستيعاب (الامتصاص): عرف الاستيعاب على أنه مجموعة نفقات الاستهلاك والاستثمار وفق مفهوم الامتصاص والاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وما بين المدفوعات أو الإنفاق الكلي لهؤلاء المقيمين بمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما وتزامن ظهور منهج استعاب مع ظهور الفكر الكينزي أين انتقل الفكر الاقتصادي إلى مرحلة جديدة وأصبح مخططي السياسة الاقتصادية يستندون إلى أدوات التحليل الكمي واعتماد السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[2].

3 -المنهج النقدي وتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات: يقوم هذا المنهج على تأكيد قاعدة أساسها أنه لا يمكن النظر إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية وأي اختلال يحدث ما هو إلا اختلال رصيد وليس اختلال تدفق عليه فإن الإختلال ما هو إلا نوع من أنواع الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية أي بين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود.

المطلب الثالث: آليات تسوية الخلل في ميزان المدفوعات

يعالج الخلل في ميزان المدفوعات لأي بلد حسب نظام الصرف المتبع سواء كان مرنا أو ثابت وذلك بهدف إعادة التوازن سواء تلقائيا أو بتدخل البنك المركزي.

اولا: آليات تصحيح الإختلال: في ميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت إن إتباع نظام قاعدة الذهب أو عدم إتباع قاعدة الصرف بالذهب لا يخل بآلية التصحيح في ميزان المدفوعات لذلك يمكن أن تحل محل الذهب في آلية التصحيح تدفقات رأس المال في ظل نظام سعر الصرف الثابت ما دامت العلاقة بين الإحتياطات الدولية لذلك البلد وعرض النقد فيه ثابتة.

ولغرض التبسيط نفترض أن الذهب (عملة قيادية) تمثل وسيلة التبادل الدولية لتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات تلقائيا في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، ونفرض كذلك أن هناك مرونة في تدفقات الذهب

---

[1]- علي عبد الرضا حمودي العميد، **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال مي ازن المدفوعات**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة، للإحصاء و الأبحاث ص6-7.

[2]- بن طرية حورية، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

معبرا عنها بالعملات الأخرى تبقى ثابتة، وبافتراض بلد يعاني العجز في ميزان مدفوعاته وبسبب العجز هناك تدفق كبير في الخارج من رأس المال، حيث المدفوعات في الخارج تتجاوز المستلمات وعليه فإن الطلب على الصرف سيتجاوز عرض الصرف الأجنبي عند سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب، ومن هنا فإن سعر الصرف سيرتفع قليلا إلى نقطة خروج الذهب من ذلك البلد لتسوية ميزان مدفوعاته من خلال تصدير الذهب (أو العملات القيادية)، وتخفيض عرض النقد بشكل متناسب، وهذا بدوره سيؤثر على أسعار الفائدة بشكل متناسب، وعلى الأسعار وعلى الدخول بحسب درجة استجابتها لتلك التغيرات مسببا إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال المتغيرات الثلاثة أعلاه[1].

ثانيا: تعديل ميزان المدفوعات : في ظل نظام الصرف المرن في ظل نظام أسعار الصرف المرنة تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبي لترسم سعر الصرف التوازني والذي يعرف بأنه السعر اللازم نظريا على المدى القصير وعمليا على المدى الأبعد لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن فيه[2].

حيث أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف المرنة، وهي الوسيلة الأساسية في عملية التصحيح إذ ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين الكمية المطلوبة والمعروضة من عملة دولة معينة في سوق الصرف الأجنبي، هذا على خلاف المنهج السابق في التصحيح والذي يظهر الثقل الأساسي في عملية التصحيح مستندا إلى حركة سعر الفائدة وتأثيراتها اللاصقة على بقية المتغيرات (الدخل ثم الأسعار) حيث أن معظم الثقل يقع على تحركات أسعار الصرف أي أن تأثير السعر هو الوسيلة التصحيحية الأساسية مع تأثير ثانوي لأسعار الفائدة والدخل (التصحيح الداخلي) والتي تعتمد بدورها على تأثير سعر الصرف.[3]

فإذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فان ميزان المدفوعات يعتدل بطريقة تلقائية نتيجة التغير لقوى العرض والطلب على العملة، والجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونات الطلب الأجنبي على صادرات البلد من السلع والخدمات، كما أن العجز في ميزان المدفوعات في البلد يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من وجهة نظر المحليين وبالتالي يقلل ذلك من حجم

[1]- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على مي ازن المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 126-127.

[2]- نوازد عبد الرحمن الهيثي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3]– سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص133.

الإستيراد وفي نفس الوقت يزيد من حجم التصدير حتى يتوازن ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك فائضا في ميزان المدفوعات نتيجة أن المستلمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف العملة المحلية سوف يميل إلى الإرتفاع مقابل العملات الأخرى ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي فإن أسعار السلع والخدمات المحلية سوف تكون مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أسعارها من وجهة نظر المستوردين إضافة إلى أن الواردات المحلية من الخارج سوف تزداد[1].

[1]- موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

خلاصة الفصل:

تقوم كل دولة من خلال هياكلها المختلفة كوزارة المالية ووزارة التجارة بإعداد بيان رسمي بجميع العاملات الدولية التي تتم خلال فترة معينة تكون سنة عادة كالصادرات والواردات السلعية والخدمية ورؤوس الاموال المقترضة وحركات الذهب النقدي التي تتحصل عليها او تدفعها للخارج بصفة دقيقة ودورية، ويعرف هذا البيان بميزان المدفوعات الذي يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية واداة اساسية في التحليل الاقتصادي، وبالتالي فهو تسجيل نظامي يعكس مجمل المعاملات التي تتم في فترة زمنية محددة بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في البلد الاخر. هذا الميزان سيماه الاساسية او الطبيعية هي التوازن العام، وهو الوضع الذي نادرا ما يتحقق في الحياة العملية اي ان الوضع الذي قد تواجهه الكثير من الدول من خلال علاقاتها الاقتصادية هو ان يكون هناك فروق جوهرية بين جانبي ميزان المدفوعات) الصادرات والواردات على وجه الخصوص (وبالتالي فهو ما يضعنا امام حتمية اختلال التوازن في هذا الميزان) سواء بالعجز او الفائض (وهو الامر الذي وجدت له الكثير من اليات التسوية، منها ما هو كلاسيكي متجذر في اعماق الفكر الاقتصادي ومنها ما هو حديث يتماشى مع الوضع العام والتطورات التي تحدث في الواقع الاقتصادي.

حيث يعتبر سعر الصرف من السبل المتاحة للتخلص من اثار الاختلال في ميزان المدفوعات باعتباره آلية عملية لتحقيق الاستقرار الخارجي المرغوب.



الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

مقدمة الفصل الثالث:

كان للقطاع الخارجي وتطوراته الدور الاساسي في الاقتصاد الجزائري بسبب التغيرات المستمرة التي لا يزال يعرفها إلى وقتنا الحاضر، وقد ارتبطت هذه التغيرات بالسياسات الاقتصادية الداخلية من جهة والاوضاع الاقتصادية الخارجية من جهة أخرى دون أن ننسى الدور الفعال للمنظمات النقدية الدولية في تقديم مساعدات مالية وتقنية من أجل تفعيل مختلف عناصر الاقتصاد الوطني.

وقد شكلت سياسة سعر الصرف محور النقاش لما لها من أثر على الاتجاه الاقتصادي بصفة عامة والمعاملات الخارجية بصفة خاصة وذلك راجع إلى أن سعر الصرف لم يلعب الدور المطلوب في الاقتصاد الوطني، حيث قامت السلطات المحلية بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بالإضافة إلى إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، ولما كان لهذه السياسة آثار بليغة على القطاع الخارجي كان لابد من التطرق إلى أهم التطورات والاحداث التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، ولذلك قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: واقع سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة 2000-2023.

المبحث الثاني: قياس أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2000-2023.

المبحث الأول: واقع سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الد راسة.

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن نظام سعر صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث النظم السياسية الاستعمارية والتي كانت تعبيرا عن المصالح الاقتصادية والمالية للقوى الاستعمارية وممثليها وتحت الحكم الفرنسي الاستعماري كان سعر صرف الدينار مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي الذي وبعد تخفيض قيمته أصبح سعر صرف الدينار الجزائري منسوبا إلى سلة من العملات، ليشهد بعد ذلك سعر صرف الدينار جملة من التعديلات من أجل تقريبه من قيمته الحقيقية والتأثير والتأثر بوضعية أداء الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق استوجب على الجزائر القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في النظام المصرفي وسياسة سعر الصرف، حيث عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي:

أولا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964 -1973)

أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 18.0 غرام من الذهب تعويضا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بروتنوودز، والجزائر بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافئ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتا من الذهب، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1دج = 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969 في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض وأصبح 1دج= 25.1 فرنك فرنسي في الفترة (أوت 1969 –ديسمبر 1973). ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبطت هذه الفترة

بانهيار نظام **بروتنوودز** والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة، أي تغيير نظام تسعير الدينار1.

الجدول رقم (01): تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1964 -1973)

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1970	1971	1972	1973	1974
التسعيرة دج/ FF	1.0	1.0	1.0	1.0	0.884	0.889	0,887	0.921	0.871	0.871
النسبة المئوية الأساس 1964	100	100	100	100	88.4	88.9	88.7	92.1	87.1	87.1

المصدر: مسعود بودخدخ، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 168 .

ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974 -1986)

بعد انهيار نظام بروتنوودز وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطي كل عملة وزن محدد داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطية باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة

1– سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العموم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص ص 160-161.

العملات المكونة للسلة1 ، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية2:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

2- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

4- بعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

الجدول (02): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
سعر الصرف دج/$	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر **https://www.bank-of-algeria.dz**

يوضح الجدول تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974 -1986) ويتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري، وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف.

ثالثا: مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987 -1994)

عقب الأزمة البترولية لعام 1986 والتي أرغمت الحكومة على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، حيث أخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة

---

[1]- سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2]- لحلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 292.

النقدية سياسة الإنزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991 ،التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، وبتاريخ **1991/09/30** وفق لاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم التخفيض بـ **22 %**وبموجب اتفاق آخر مع نفس الهيئة في **1994/04/6** الذي قضى بتخفيض ثاني بمقدار **17.40 %**لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار[1].

الجدول رقم (03): تطور سعر الصرف الرسمي لدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1987-1994)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف دج/$	4,849	5,914	7,608	8,957	18,472	21,836	23,345	35,058

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري https://www.bank-of-algeria.dz

رابعا: بعد 1994 إلى يومنا هذا:

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 17.40%وكان قبل ذلك قد فقد 50 %من قيمته عام 1990، وما بين 25 %و30 %ما بين 1991 و1993. وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين المجموع 70 %وذلك ما بين شهر أفريل وسبتمبر 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية ، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من20 %وتبعه انخفاض بحوالي 13 %بين 1998 و2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية وهذا الى أوائل 2002.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 %و5 %وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية.

1- عبود عبد المجبد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة مي ازن المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1990 -2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد باشري، الجزائر، 2017، ص ص 180-181.

و بين جوان و ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 5,7% ، أما في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 3625.73 و 3014.91، ليواصل انخفاضه الى 82.66 في نهاية 2007، فأما الأورو فقد 33.98 في هذه الفترة1.

و الجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (04): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1994- 2023)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف دج/$	32.058	47.662	54.748	57.707	58.739	66.573	75.259
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف دج/$	77.215	79.681	77.394	72.060	73.276	72.646	69.292
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف دج/$	64.582	72.647	74.385	72.937	77.535	79.368	80.579
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر الصرف دج/$	100.69	109.44	110.96	116.62	119.36	126.83	135.11
السنة	2022	2023					
سعر الصرف دج/$	142.00	135.84					

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري

1- شعيب بولوة، رحيمة خياط، **سياسة سعر الصرف الجزائري نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 124.

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهما.

أولا: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية، وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، كما يتبع نظام الرقابة على الصرف غالبا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تفشي فيها الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج1، وتميز نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه سنة 1963 عن غيره بالخصائص التالية:

– مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار الجزائري؛

– إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الاولوية.

ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

1– الرقابة على الصرف قبل قانون 90– 10: ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ما يلي:

أ. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963– 1970): كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في[2]:

---

[1]– محمد فايزة، **اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974- 2012**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 100.

2– بربري محمد لمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011، ص 2.

- نظام الحصص: حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية والهدف من هذا الاجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية والادارة الجيدة للعملة، وحماية الانتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري؛

- تنويع العلاقات التجارية وابرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية؛

- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

ب. المرحلة الثانية 1971-1977: تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما:

- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية.
- جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الاسواق والاسعار العالمية.

ج. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978- 1987): شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال،إضافة الى ادخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية، بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك، حيث تم وضع حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية.

2- الرقابة على الصرف بعد قانون 90-10: ان البنك المركزي حسب قانون النقد و القرض أصبح يعرف ببنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة، المراقبة مجلس المحاسبة، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغير تتمثل مهامه في إطار قانون 90/10 كما يلي1:

- تنظيم التداول النقدي؛
- مراقبة وتنظيم الصرف؛
- تسيير المديونية الخارجية؛
- تسيير المديونية الخارجية .

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد و القرض في مجموعة من النقط أهمها مراقبة الصرف و تنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليون ين دولار وفي سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك ووفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها العملات الأجنبية بيعا وشراء و تساهم بما نسبته % 50 من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق والفوائد السائدة في سوق المالية الدولية.

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة. واعتبارا بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية، وذلك لا للأسباب التالية:

1- هجيرة عبد الجليل، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011_2012، **ص 77- 78.**

– عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض وميزان رأسمال في عجز مستمر؛

– التآكل المستمر الاحتياطات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة؛

– عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز؛

– أن تقييم الدينار بأكثر من قيمتها والرقابة المشددة عليها جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر ويزدهر لتلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو مخالف لما نص عليه قانون النقد والقرض، والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وقد عمدت لتخفيضها في إطار تحقيق ما يلي:

– مواجهة أسعار الصرف المغالية فيها؛

– الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح شامل للأسعار؛

– المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات، ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛

– إدارة سعر الصرف وتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة التوازن لمي ازن المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات وتخفيض من الواردات، حيث حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وعادة التوازن لها، لأن عملية التخفيض تؤدي إلى إحداث تغيرات على أسعار كل من الصادرات والواردات، وهذا ما يعرف بنظرية المرونات، وذلك من خلال التركيز على تطور الميزان التجاري وعلاقته بعملية التخفيض بالاعتماد على دراسة مرونتي الصادرات والواردات:

– **مرونة الصادرات:** نظريا فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية مما يخلق زيادة في النمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم الصادرات الوطنية وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما ينتج عنه تخفيض العجز في المي ازن التجاري . فإن أول شرط

لنجاح التخفيض من جانب الصادرات هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث لا يتمتع هذا الاخير بالمرونة الكافية التي تتجاوب مع عملية التخفيض، بل وشبه منعدم المرونة على بعضها. فصادرات الجزائر تتميز بسيطرة قطاع المحروقات عليها بنسبة ال تقل عن الـ 90%من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وهذا القطاع ال يعد مرنا أبدا لسعر الصرف ال انخفاضا وال ارتفاعا ألن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولي والدول المنظمة " كالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب انتاجها وبالتالي فليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار.

أما ما تبقى من نسبة الصادرات، فهي خارج قطاع المحروقات، وهي كذلك لا تتميز بمرونة كافية خاصة من ناحية العرض الداخلي نظرا لمحدودية القطاع الانتاجي وعدم تنوعه، فأغلب هذه المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الاسواق الخارجية، وما تبقى فهو من صادرات بعض المواد الاولية والتي مهما كانت مرنة تجاه الطلب الخارجي فهي لا تحقق التغيير المنشود نظرا لضعف نسبتها ضمن الصادرات الأخرى.

– مرونة الواردات: من الناحية النظرية تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع أسعار الواردات ، و بانخفاض العملة الوطنية ينتقل الطلب المحلي والاجنبي نحو السلع المحلية، وجانب الواردات يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على الواردات، إلا أن هذا الأخير كذلك غير متوفر في الاقتصاد الجزائري لان تركيبة الواردات كلها من السلع الضرورية أو المدخلات الانتاجية وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة سيجعل من تغير مرونة الطلب عليها أمرا صعبا من ناحيتين، السلع الضرورية لا غنى وبالتالي سوف يستمر استيرادها زاد سعرها أم نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية، أما المدخلات الصناعية والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيثقل كاهل المنتج بتكلفة إضافية وارتفاع الأسعار المحلية ولربما يلغي الأثر المرجو من التخفيض بزيادة كلفة المنتج والذي يراهن عليه بالانخفاض لزيادة التصدير .بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات جزءا من السلع الكمالية وسلع الرفاهية والتي تعتبر عديمة المرونة نظرا الارتباط اقتنائها بفئات معينة، وهي تستعملها وان ارتفع ثمنها، ولذا يمكننا الحكم على أن سياسة التخفيض من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى وان كانت مكلفة بالعملة الوطنية لأسباب المذكورة آنفا، وبالتالي المزيد من التدفقات النقدية نحو الخارج ويبقى الاقتصاد يعاني من تحمل هذا النزيف.

المبحث الثاني: قياس أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الد راسة.

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وذلك بالتعريف بمتغيرات النموذج بوضع بعض النماذج التي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، ومعرفة أحسن النماذج.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج الرياضي وتقديره

هو نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى متغيرات داخلية " تابعة " وأخرى خارجية " مستقلة "، فالأولى هي عبارة عن ظاهرة التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج وهي تتأثر سلبا أو إيجابا بمكونات النموذج أما الثانية فهي ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج وهي لا تتأثر بمكونات النموذج وهي تؤثر على المتغيرة الداخلية ولا تتأثر بها.

كما يوجد في النموذج الاقتصادي الرياضي متغيرة وهي المعلمة التي تحدد العلاقة السببية بين المتغيرة الداخلية والخارجية وقد أتخذ الإشارة الموجبة أو السالبة، ويوجد الخطأ العشوائي في النموذج. في هذه الدراسة سوف يكون:

المتغير المستقل: وهو المتغير الذي يؤثر في المتغير التابع ولا يتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى في المعادلة والمتمثل في سعر الصرف ويرمز له بـ: X

المتغير التابع: و هو رصيد ميزان المدفوعات نرمز له بالرمز Y .

مشاهدات الدراسة : تشمل الدراسة سلسلتين زمنيتين – 2000 الى 2023– أي 23 مشاهدة لكلا المتغيرين.

و باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط و بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، يكون الشكل الرياضي التالي:

$$Y=a+\beta(X)+e$$

حيث أن :

Y: رصيد ميزان المدفوعات.

a: الثابت.

B: معلمة النموذج التي تحدد العلاقة بين المتغيرين.

X: سعر الصرف.

e : المتغير العشوائي.

ثانيا: تقدير النموذج

باستعمال المعطيات المتوفرة عن المتغيرات المذكورة سابقا، والتي من المفترض أنها تتأثر بسعر الصرف في الجزائر، سوف نقوم بتقدير بعض النماذج المقترحة و بعد ادخال المعطيات في برنامج Eviews توصلنا الى النتائج التالية:

الجدول رقم(5): تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object | Print Name Freeze | Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/09/26 Time: 20:58
Sample: 2000 2023
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	-0.358073	0.124681	-2.871921	0.0089
C	36.38318	11.90829	3.055281	0.0058

R-squared	0.272678	Mean dependent var	3.325542
Adjusted R-squared	0.239617	S.D. dependent var	17.14458
S.E. of regression	14.95006	Akaike info criterion	8.326963
Sum squared resid	4917.094	Schwarz criterion	8.425134
Log likelihood	-97.92355	Hannan-Quinn criter.	8.353008
F-statistic	8.247931	Durbin-Watson stat	0.581670
Prob(F-statistic)	0.008857		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

Coefficient B: يعبر عن المعالم المقدرة للمتغيرات المستقلة للنموذج " توضح إذا كانت إشارتها مطابقة للنظرية الإقتصادية أم لا".

Std Error: يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات.

T–statistic: يعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة .

R: معامل الارتباط و هو يعبر عن مدى الارتباط و قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

R^2: معامل التحديد و يعبر عن مدى أتثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

F: اختبار تحليل التباين.

و يمكن تمثيل صيغة المعادلة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$Y= 36,383-0,358X$$

المطلب الثاني: تقييم وتفسير النموذج اقتصاديا وإحصائيا:

تم اختيار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن ناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

التقييم والتفسير الاقتصادي للنموذج: بالنظر إلى إشارة β (0,358-) تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (أسعار الصرف) و المتغير التابع (رصيد المدفوعات) وذلك لان المعلمة المفسرة سالبة وهذا لا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث إذا ارتفع سعر الصرف ب 1% تراجع رصيد ميزان المدفوعات ب0,35% فالنموذج مخالف للنظرية الاقتصادية، وسبب ذلك راجع لعدم التأثير الفعال والإيجابي لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على رصيد ميزان المدفوعات، أي كلما قامت السلطة النقدية للدولة بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار سجل ميزان المدفوعات تراجعا وعجز على مستواه خلال فترة الدراسة وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

2- **التقييم والتفسير الإحصائي للنموذج:** سبتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية بهدف اختبار مدى الثقة الإحصائية في المقدرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار المعنوية الجزئية للمعلمات باستخدام إحصائية ستيودنت واختبار المعنوية الكلية لنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد.

جودة توفيق النموذج: عند النظر إلى معامل التحديد R2 نجده يساوي 0.27 أي مما يدل على أن المتغير المستقل يفسر لنا حوالي 27% من التغيرات الحاصلة في المتغير يدل على أن المتغير المستقل يفسر لنا حوالي 27% من التغيرات الحاصلة على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات، و 73 تفسرها عوامل أخرى أي وجود متغيرات أخرى لم تحتسب أو لم يهتم بها في هذا النموذج.

اختبار معنوية المعلمات الجزئية:

اختبار ستيودنت: اختبار معنوية معلمات الانحدار (اثر X على Y) عند درجة معنوية 5%

$\beta = 0$:Ho

$\beta \neq 0$:H_1

بما أن prob t <0.05 المجدولة < المحسوبة (2,87-) ومنه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل .
وهنا نشير إلى أهمية X في تفسير Y.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

- اختبار فيشر: لدينا القيمة الإحصائية لاختبار فيشر 8,24 وهي معنوية عند درجة 5% ومنه النموذج له معنوية إحصائية، كلية مما يجعلنا مبدئيا نقبل النموذج ككل (صلاحية النموذج).
- اختبار فرضيات المربعات الصغرى :بعدما قمنا بتقدير النموذج عن طريق الانحدار الخطي البسيط قد يصادفنا أخطاء في التقدير عند استخدام النموذج المقدر لذلك لابد من إجراء بعض الاختبارات قبل الاعتماد عليه لتنبؤ و المشاكل التي قد تواجهه.
- اختبار جودة النموذج المقدر : للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين فنعتمد على اختبار Breusch Pagan-- Godfrey ، وبالنسبة لنموذجنا لابد أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الارتباط الذاتي *Breusch- godfrey serial correlation LM Test*

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	10.61335	Prob. F(2,20)	0.0007
Obs*R-squared	12.35706	Prob. Chi-Square(2)	0.193

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/09/26 Time: 21:23
Sample: 2000 2023
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.064657	0.110384	0.585740	0.5646
C	-5.587077	10.14150	-0.550912	0.5878
RESID(-1)	0.819256	0.226896	3.610707	0.0017
RESID(-2)	-0.117796	0.303330	-0.388343	0.7019

R-squared	0.514877	Mean dependent var	3.70E-15
Adjusted R-squared	0.442109	S.D. dependent var	14.62145
S.E. of regression	10.92106	Akaike info criterion	7.770276
Sum squared resid	2385.393	Schwarz criterion	7.966618
Log likelihood	-89.24331	Hannan-Quinn criter.	7.822365
F-statistic	7.075565	Durbin-Watson stat	1.969215
Prob(F-statistic)	0.001996		

المصدر: من اعداد الطالب و بالاعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.193 > 0.05$، و بالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي و نرفض الفرضية البديلة.

أما عن اختبار عدم ثبات التباين فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (07) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين: Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	5.312864	Prob. F(1,22)	0.0310
Obs*R-squared	4.668450	Prob. Chi-Square(1)	0.0607
Scaled explained SS	3.539549	Prob. Chi-Square(1)	0.0599

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/09/26 Time: 21:27
Sample: 2000 2023
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-252.9794	205.5024	-1.231029	0.2313
X	4.959426	2.151627	2.304965	0.0310

R-squared	0.194519	Mean dependent var	204.8789
Adjusted R-squared	0.157906	S.D. dependent var	281.1448
S.E. of regression	257.9945	Akaike info criterion	14.02341
Sum squared resid	1464345.	Schwarz criterion	14.12158
Log likelihood	-166.2809	Hannan-Quinn criter.	14.04945
F-statistic	5.312864	Durbin-Watson stat	1.594639
Prob(F-statistic)	0.030982		

المصدر: من اعداد الطالب و بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews*.

من خلال الجدول يتبين لنا أن Prob .chi–Square أكبر من 5% أي $0.05 < 0.0607$ و هذا ما تؤكده فرضية العدم، أي عدم وجود مشكلة و عدم ثبات تباين الأخطاء.

- **ختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: (اختبار جاك بيرا):**

نستعمل لذلك اختبار " جاك بيرا" و الذي ملخص حساباته يظهر في الشكل التالي:

- **الشكل(3): نتائج اختبار *Jarque-bera***

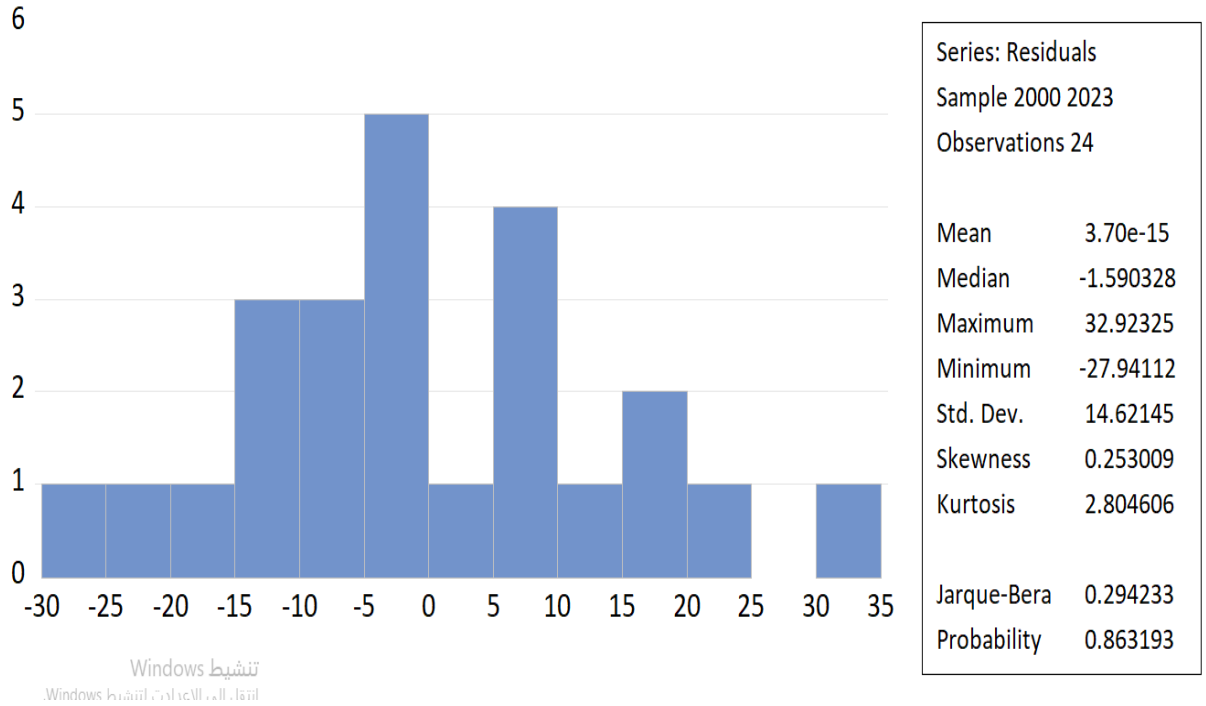

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج *Eviews*.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن $0.294 > 0.05$ **Jarque –Bera** و منه نقبل فرضية العدم و هو أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

خلاصة الفصل:

ان انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار لم يحقق الأهداف المرجوة، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها.

والفائض المحقق في ميزان مدفوعات الجزائر في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود إلى التغير في أسعار صرف الدينار بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط حيث لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية على عكس ميزان العمليات الرأسمالية الذي حقق عجز وذلك لقلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر ومن جهة أخرى تسديد الجزائر لديونها مما أثر سلبا على رصيد حساب أرس المال.

إذ يمكن القول أنه رغم الإصلاحات التي مست سعر الصرف إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الواضح على ميزان المدفوعات ما دام الاقتصاد الجزائري لايزال يعتمد وبشكل كبير على المحروقات.


خاتمة

انطلاقا مما سبق وجدت أن انفتاح الأسواق وتحرير المعاملات الاقتصادية بكافة أشكالها مع تزايد حركة رؤوس الأموال دوليا أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية قابلة للانتقال من دولة إلى أخرى بغض النظر عن مدى سلامة الأسس الاقتصادية في أية دولة. هذا ما أدى إلى تسجيل اختلالات في موازين المدفوعات لمعظم الدول، حيث كان لسياسة سعر الصرف أهمية وموقع ضمن أساليب القضاء على الاختلال الخارجي و كذلك ضمن إجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي للبلدان النامية بوجه خاص، مما أدى إلى جعلها نقطة التقاء واشتراك بينها، وذلك بغرض القضاء على اختلال توازنها الخارجي حتى تتمكن من الاندماج والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والنقدية العالمية المتجددة باستمرار.

وقد حاولت من خلال دراستي الإجابة على التساؤل المطروح و ذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتني من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحالي الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه لدراسة التي تناولت أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري توصلت إلى عدة نتائج سواء فيما يخص سعر الصرف، ميزان المدفوعات والعلاقة بينهما تتمثل فيما يلي:

- تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي؛
- من أهم الوظائف التي يقوم بها سوق الصرف الاجنبي هو تسهيل التبادل بين العملة المحلية والعملات الاجنبية، حيث يسمح بنقل القوة الشرائية من بلد لآخر، وهذا من خلال مقابلة العرض بالطلب على العملات الاجنبية ومن ثم تحديد أثمان جميع العملات؛
- إن نجاح أي نظم صرف مرهون بتوفير الشروط الملائمة لتطبيق؛
- عرف سعر الصرف في الجزائر العديد من المراحل في تحديده، غير أنها كليا تشترى في تحكم البنك المركزي في تحديده بعيدا عن حركة العرض والطلب عليه؛
- ميزان المدفوعات يعكس مستوى أداء الجهاز الانتاجي للدولة ومدى قدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية، إضافة إلى مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي؛
- ان الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات تستوجب تدخل السلطات المسؤولة قصد اتخاذ القرارات من بينها الاعتماد على سعر الصرف من أجل علاج هذا الاختلال؛

- شهدت السنوات الاخيرة تحسن في ميزان المدفوعات الجزائري مما ساهم في تكوين احتياطات معتبرة من العملة الصعبة وذلك بسبب تحسن أسعار البترول؛

- بينت لنا الدراسة التحليلية أن تأثير سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات وذلك يعود إلى عدم مرونة وقلة استجابة الصادرات والواردات لتقلبات أسعار الصرف.

– انخفاض قيمة الدينار الجزائري تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر ؛

– حالات العجز في ميزان المدفوعات راجع إلى العجز في ميزان التجاري، وهذا بدوره مرتبط بالأسعار المحروقات؛

– أظهرت الدراسة القياسية أن سعر الصرف لا يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات، والعجز في ميزان المدفوعات راجع إلى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى رفع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع التجهيزات والمواد الأولية وبالتالي تؤثر على الصادرات مما يقلل من الطلب عليها محليا ودوليا والتوجه إلى الاستيراد من جديد رغم ارتفاع سعر الصرف فيزداد العجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

التوصيات:

تتويجا لما جاء من دراسة وتحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

01) –العمل على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة من أجل القضاء على أحادية الصادرات، الامر الذي يساعد الاقتصاد على وجه العموم وميزان المدفوعات على وجه الخصوص؛

02) تطوير سوق الصرف الاجنبي في الجزائر من خلال تحسين خدمات الصرف والتحويل وزيادة مكاتب الصرف من أجل تكفير الحجم الكافي من السيولة وبالتالي تحقيق عمل ودور أكبر لهذا السوق؛

03) ضرورة تفعيل الجهاز الانتاجي والارتقاء بأدائه وعدم مواصلة الاعتماد على قطاع المحروقات الذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري ومن ثم ميزان مدفوعاتها خاصة عند تدهور أسعار البترول؛

04) تصميم شبكة معلومات ما بين مختلف المؤسسات الناشطة في سوق الصرف الاجنبي لتسهيل مهمة التحويل ومراقبة العملات الاجنبية، بالاضافة إلى إجراء تكوين مستمر لأعوان مختصين في مجال الصرف وآليات التنبؤ بمخاطر أزمات العملة؛

05) يجب تبني نظام سعر الصرف الثابت، وذلك لأجل توفير مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي وخروج من الاعتماد على الريع النفطي الذي يهدد في كل أزمة استقرار الأوضاع الاقتصادية في البلد، وتطبيق سياسة صرف فعالة؛

06) تكوين مؤشرات للإنذار المبكر بوضعية ميزان المدفوعات الجزائري؛

07) نمذجة سعر صرف الدينار الجزائري بدراسة العوامل الكلية المحلية والدولية المؤثرة فيه؛

08) تنويع القاعدة الإنتاجية للبلد بين القطاعات الأخرى من قطاع الصناعة والفلاحة والخدمات، والحد من تآكل احتياطات العملة الصعبة في أدائها المالي.

09) استغلال المؤسسة لفائض الأموال واستبعاد تكلفة الفرصة البديلة.

آفاق الدراسة:

في الختام، فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في مثل هكذا مواضيع، إذ يمكن للمهتم في هذا المجال أن يواصل التعمق في هذه الدراسة أو التوسع فيها سواء بنفس المتغيرات أو بمتغيرات أخرى تكمل دراستنا.



قائمة المصادروالمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا – الكتب:

1- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2019.

2- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1966

3- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، .2015

4 - مجدي محمود شهاب الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر ، 2002 .

5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، .2003

6- محمد يونس اقتصاديات دولية الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، .2007

7- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1، الاردن، 1999.

8- عبد المجيد قدي،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2006

9- حميدات عمر، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2010-.2011

10- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للطباعة وللنشر و التوزيع، ط1، الأردن، .2011

11- بلقاسم العباس، سياسات سعر الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، العدد 23، .2003

12- عفيفي حاتم دراسات في الاقتصاد الدولي الدار المصرية اللبنانية، ط3،مصر، سنة .2000

13- طالب محمد عوض التجارة الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، طو، الأردن، .2004

14- دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، .1999

15- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والطباعة، الأردن، .2004

16- السيد محمد احمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، مصر ،
2012.

17- وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث.

18- **محمود** يونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2007.

19- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 1426هـ-2006.

20 - عبد الرحمان يسرى و آخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.

21 - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره.

22- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2008م-1429هـ.

23- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2002-1423هـ.

24- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، 2004.

26- عبد الكريم العيساوي، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2012م-1433هـ.

27 - عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الاجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2012.

28- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

29- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجام عة الجديدة، مصر ، 2002،2001.

30- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر ، 2009.

31 - محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، مصر ، 2012.

32- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر وتوزيع، ط 1، الاردن، 2015.

33- مدحت محمد العقاب، محمد عبد العزيز عجيمة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، .1989

34- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط01، دار الفكر، الأردن، 2011.

35- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.

36- علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة، للإحصاء و الأبحاث .

37- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على مي ازن المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

ثانياً – الرسائل والأطروحات:

01- محمد العربي ساكر، **واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015 .

02- بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

03- سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على المي ازن التجاري وسبل عالجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العموم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

04- شعيب بولوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف الجزائري نمذجة قياسية للدينار الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

05- محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974- 2012، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

06- بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.

07- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

ثالثاً – المجلات:

01– ماضر جابر البشير الحسن، **قياس تقلبات سعر الصرف على مي ازن المدفوعات**، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد2 (16)، المملكة العربية السعودية.

02 – عبود عبد المجبد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة مي ازن المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1990 –2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد باشري، الجزائر، 2017.


الملاحق

الملحق 01:

السنوات	ميزان المدفوعات	سعر الصرف
2000	7.57	75.26
2001	6.19	77.22
2002	3.66	79.68
2003	7.47	77.39
2004	9.25	72.06
2005	16.94	73.36
2006	17.73	72.64
2007	29.53	69.36
2008	36.99	64.58
2009	3.86	72.65
2010	15.58	74.39
2011	20.141	72.39
2012	12.057	77.54
2013	0.133	79.37
2014	-5.881	80.58
2015	-27.537	100.69
2016	-26.031	109.44
2017	-21.762	110.97
2018	-15.82	116.59
2019	-16.93	119.35
2020	-16.37	126.78
2021	-1.48	135.11
2022	18.47	142.00
2023	*	135.85

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.



الملخص

الملخص:

من خلال هذه الدراسة تم التعرض لموضوع أتثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك بصياغة نموذج تحليلي قياسي لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، واعتمدت هذه الدراسة على متغير سعر الصرف في تفسير الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

وكانت النتيجة مفادها أن تأثير سعر الصرف ضعيف وسلبي على ميزان المدفوعات وهو ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية نظرا لانحصار تسعير صادرات الجزائر بالدولار)المحروقات(وعدم تأثر الواردات بسعر الصرف وذلك لعدم مرونتها، وبالتالي لا جدوى من استخدام سعر الصرف كأداة لتعديل ميزان المدفوعات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الصادرات، الواردات

Summary :

Through this study, the issue of the impact of the exchange rate on the Algerian balance of payments was addressed by formulating a standard model of the effect of the Algerian dinar exchange rate on the balance of payments during the period 2000-2023, which relied on the exchange rate variable to explain the total balance of payments.

The result was that the exchange rate had a weak and negative impact on the balance of payments, which was not in line with economic theory, given Algeria's limited dollar (hydrocarbon) export pricing and the fact that imports were not affected by the exchange rate because of their inflexibility, and therefore there was no point in using the exchange rate as a tool for adjusting Algeria's balance of payments

Keywords: exchange rate, balance of payments, exports, imports